

غوغل تعرقل المفاوضات مع الناشرين الفرنسيين بشأن الدفع مقابل المحتوى

وتحدث ناشرو الصحافة عن تعطيل من قبل غوغل. من جهتها، تقول غوغل في دفاعها عن موقفها، إنه بفضل محركها تحظى المواقع الصحافية بحركة مرور كبيرة وعائدات من الإعلانات الرقمية. مع انتهاء المهلة التي حددتها سلطة المنافسة، قال "تحالف صحافة الأنباء العامة" (إبيغ) الذي يمثل الصحافة اليومية الوطنية والإقليمية، وتقابة ناشري المجلات في الأيام الأخيرة إنهما بلغا السلطة معتبرين أن غوغل لم تحترم واجبها.



فابريس فريس

تقدمنا بشكوى لأننا نعتبر أن غوغل لم تفاوض بنية حسنة

وقال فابريس فريس المدير العام لفرنسا برس ورئيس مجلس إدارة الوكالة "تقدمنا نحن أيضا بشكوى لدى سلطة المنافسة لأننا نعتبر أن غوغل لم تفاوض بنية حسنة". وأضاف أن "غوغل اقترحت علينا تمديد المناقشات وهذا ما رفضناه لأنها (المناقشات) كانت تدور في دائرة مفرغة وقدربنا أنها لن تذهب أبعد من ذلك ما لم يحدث تغيير في المنهج". وأكدت رئيسة سلطة المنافسة إيزابيل دي سيلفا الأربعاء أن فرضية تعيين وسيط لإعادة إطلاق المفاوضات بين غوغل والصحف طرحت في الأسابيع الأخيرة. لكن كل عملية خلال المفاوضات قد تتعرض للخطر إذا قررت محكمة الاستئناف في باريس التي لجأت إليها غوغل، بإبطال قرار السلطة الذي أمرها بالتفاوض في أبريل الماضي. ويفترض أن تعقد جلسة في هذا الشأن الخميس، وتتوقع سلطة المنافسة صدور قرار سريع بعد ذلك، ربما في سبتمبر الجاري، كما أوضحت إيزابيل دا سيلفا.

المسلسلات التاريخية خط أحمر جديد في تركيا

وقالت مجموعات مناصرة لحرية الصحافيين إن "ما حصل يعتبر سابقة من نوعها لإتهام صحافي ببناء على المادة 130 من قانون العقوبات". ويهتم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالحكومة التركية في السنوات الأخيرة بالدراما التاريخية التي تتحدث عن نشأة الإمبراطورية العثمانية وصراعاتها؛ وقد زار بنفسه مواقع تصوير مسلسل أرطغرل، ويقول متابعون إن أردوغان يرسم لنفسه دور السلطان العثماني ويركز على تلك الحقبة التاريخية محاولا استعادتها في مخيلة الشعب التركي. ونشرت وكالة الأناضول دراسة عن "مركز الدراسات الشرقية" التابع لجامعة بانديون للعلوم السياسية في أنطا، أشارت فيها إلى أن المسلسلات التركية التي انتشرت مؤخرا في الشرق الأوسط وفي منطقة البلقان، هي "جزء من القوة الناعمة التي تستعملها تركيا لتحسين صورتها بين شعوب المنطقة". وأفادت منظمة "مراسلون بلا حدود"، بأنه يقع في سجون تركيا 93 صحافيا من بينهم 52 شخصا تم اعتقالهم في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري 2020، فضلا عن الحكم على 19 صحافيا بالسجن.

باريس - تقدمت وكالة فرانس برس بشكوى ضد شركة غوغل لدى سلطة المنافسة الفرنسية، متهمه المجموعة الأميركية العملاقة بعدم احترام مسالة دفع رسوم مرتبطة بحقوق التأليف تسمى بـ"الحقوق المجاورة"، حيث دخل القانون حيز التنفيذ في فرنسا لكن لم يتم تطبيقه بسبب رفض غوغل.

وكانت سلطة المنافسة أمرت غوغل في التاسع من أبريل الماضي، بالتفاوض بـ"بنية حسنة" مع ناشري الصحافة ووكالات الأنباء خلال مهلة ثلاثة أشهر من أجل التوصل إلى تطبيق فعلي "للحقوق المجاورة" الجديدة التي أقرت بموجب تشريع أوروبي.

وهي تقضي بدفع بدل مالي لوسائل الإعلام هذه لقاء محتوياتها، وخصوصا الصور وتسجيلات الفيديو، التي توضع على المنصات الإلكترونية. لكن مجموعة غوغل رفضت مسبقا دفع أي رسوم لوسائل الإعلام الفرنسية لقاء المحتويات التي تظهر على محرك البحث التابع لها، ما أدى إلى مواجهة مع هذا القطاع. وأشارت صحيفة لوموند سابقا، إلى أن القانون أنشئ بموجب المادة 15 من التوجيه الأوروبي لحقوق الطبع والنشر، الذي اعتمده البرلمان الأوروبي نهاية مارس 2019، موضحة أن فرنسا هي أول دولة تنفذ هذا الإصلاح بدخول القانون حيز التنفيذ الخميس.

وحاولت غوغل الالتفاف على القانون في شهر سبتمبر من العام الماضي، بتقديم لائحة بالقواعد الجديدة التي تطبقها في فرنسا على الناشرين الأوروبيين. وتنص تلك القواعد على عدم عرض العملاق الرقمي مقتطفات من المقالات وغيرها من الصور ومقاطع فيديو مدنية الجودة أو "الصور المصغرة"، في نتائج محرك البحث الخاص به، وكذلك في خدمة الأخبار من "غوغل نيوز"، ما لم يكن الناشر يسمون بفعل ذلك مجانا. وجرت مفاوضات لكنها باءت بالفشل،

أنقرة - أقرت السلطات التركية عن الصحافي أوكناي جان ديمير، بعد مدهامة منزله واعتقاله بسبب منشورات ساخرة من المسلسلات التاريخية التركية على مواقع التواصل الاجتماعي، بينما بقيت القضية مستمرة ضده إلى حين انتهاء النظر فيها من القضاء بتهمة "إهانة نكري أرطغرل".

وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال أو الشكوى ضد صحافي بهذه التهمة، وتصل عقوبة الإهانة في قانون العقوبات التركي إلى الحبس لمدة سنتين. وقال جان ديمير، إنه فوجئ بقدم أكثر من 20 عنصرا من عناصر الأمن إلى منزله، برققتهم مصفحات، وأضاف "لا توجد حتى الآن شكوى بحق من أي أحد، أين هي حرية الفكر، إن لم نستطع أن نكتب رأي في مسلسل". وكان جان ديمير قد كتب تغريدة ساخرة على صفحته في تويتر "بعد قيامة أرطغرل" ونشأة عثمان، قريبا على الشاشات البغلة السلجوقية والقائمة تستمر، لربما نرى في ما بعد: إغماء السلطان سليم، ونوم القانوني، واستيقاظ مراد الرابع، والأم عبد الحميد، وتضرع وحيد الدين".



تركيا تهتم بصورة السلطان العثماني

سيف الإعلانات يسلط على المواقع الإلكترونية في الجزائر

توطين المواقع الإخبارية يحصر نشاطها ويزيد الرقابة على عملها



المواقع الإلكترونية تتصدر الاهتمام

والمفتشية العامة للمالية إلى جانب تدقيق للحسابات داخلي تم إطلاقه بالتعاون مع خبراء محاسبين من خارج المؤسسة لتقييم حصيلة السنوات السابقة. وتابع أن توزيع الإعلانات سيخضع مستقبلا لمقاييس ومعايير يجب أن تتوفر عليها الصحف وذلك لضمان "توزيع عادل" والعمل على "نهج واضح وشفاف في تسير الإعلانات".

وبخصوص الآليات التي ستستفيد منها الصحف الإلكترونية من الإعلانات العمومية، قال بلحيمر إنه "بعد صدور النص القانوني للصحافة الإلكترونية، سيتم تحديد المعايير الخاصة بالإعلانات الإلكترونية، حتى وإن كانت من حيث المرجعية والمبادئ العامة لا تختلف كثيرا عن المعايير التي ضمت للصحافة المكتوبة الورقية"، وهو الشق الذي سيحدده بصفة "قطعية" قانون الإعلانات الذي يعد "إحدى أبرز ورشات قطاع الاتصال".

ويبلغ عدد المواقع الإلكترونية في الجزائر نحو 1500 موقعا، تعمل حتى الآن دون قانون خاص بنشاطها، وكان قانون الإعلام الصادر عام 2011، قد ذكر لأول مرة مصطلح الصحافة الإلكترونية، لكنه لم يضبطها أو ينظمها قانونيا، في حين أصبحت الأخيرة منافسا قويا لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والورقية، لكنها تعمل خارج سرب السلطة الرابعة. ويرجع البعض قرار الحكومة تنظيم الإعلام الإلكتروني إلى القوة والشعبية اللتين يتمتع بهما خلال الحركة الشعبية، ففي الوقت الذي كانت فيه قوات تلفزيونية وصحف ورقية تتعرض للضغوط والضوابط القانونية، كانت المواقع الإلكترونية تعبر عن نفسها بشكل أقوى، كونها كانت تعمل بعيدا عن الأطر القانونية.

والنشر، مضيفا أن المواقع الإلكترونية "من المفروض أن يكون منطلق نشاطها من الجزائر، طبقا للقوانين المحددة لنشاط المؤسسات الإعلامية في الجزائر الناشطة عبر الإنترنت".

ولفت أيضا إلى أن "التوطين" يهدف إلى "ضبط نشاط هذه المواقع طبقا للقانون الجزائري"، الأمر الذي سيمكن الناشرين وأصحاب المواقع من "تفادي اللهث وراء الأموال أو تحويلها بصنع وطرق غير مشروعة". وأثارت هذه النقطة بالتحديد إشارات استفهام من قبل صحافيين أشاروا إلى عودة الحكومة لاستعمال الإعلانات كوسيلة للرقابة والضغط على وسائل الإعلام، فإذا كانت الحكومة تفري مواقع الإنترنت بالتوطين للاستفادة من الإعلانات، فهي ستضغ شروطا مقابل المال الذي تدفعه، كما أن التوطين سيجعل المواقع الإخبارية محاصرة تحت سقف حرية يزداد انخفاضها، وفق ما تؤكد المنظمات المعنية بحرية الصحافة داخل البلاد وخارجها، وهو أمر يلمسه الصحافيون كل يوم.

وإلى جانب الضغط والترهيب، استعملت الإعلانات طيلة العقود الماضية وسيلة للترغيب وتلميع صورة النظام السابق، فقد كشف العربي ونوعي الرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائرية "أناب"، في تصريحات صحافية في أغسطس الماضي، أن "التحقيقات تحاصر أناب من كل جانب، وذلك للنظر في حصيلة السنوات الماضية من التلاعبات المالية والفساد الذي أدى إلى إهدار المليارات".

وقال ونوعي إن مؤسسته تخضع الآن لتحريات من قبل ثلاث جهات، هي فضيلة الأبحاث التابعة للسلك الوطني

ينتظر الوسط الصحافي والإعلامي صدور وشيكا لرسوم تنفيذي ينظم الصحافة الإلكترونية، يحوي تغييرات كبيرة في أوضاع القطاع وستعود مسألة توزيع الإعلانات إلى الأوجه مجددا مع قرار الحكومة استفادة المواقع الإلكترونية منها، بينما يقول صحافيون إن هذا الدعم لن يكون بلا مقابل.

الجزائر - تدفع الحكومة الجزائرية باتجاه تحول الصحف الورقية إلى رقمية، وتركز اهتمامها على وضع المواقع الإلكترونية تحت المهرج بموجب مرسوم تنفيذي ينظم الصحافة الإلكترونية، ويتضمن بنودا مثيرة للجدل كشف عنها وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر مؤخرا وأبرزها شروط لتوزيع الإعلانات وتوطين المواقع الإخبارية "جزارتها" وفق تعبيره.

وأضاف بلحيمر أن المرسوم التنفيذي يتضمن كيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الإلكتروني.

من جانبهم، يقول أصحاب المواقع الإلكترونية في الجزائر إن مرحلة المشاورات مع وزارة الاتصالات قد "انتهت"، وإن القرار أصبح في يد رئاسة الوزراء، على أمل أن يتم وضع ضوابط لهذا القطاع تنظم عمله. ويجري الحديث عن توطين المواقع الإخبارية في الجزائر وحصر نشاطها داخل البلاد أسوة بالقنوات الفضائية الخاصة.

وأوضح وزير الاتصال أن مصطلح التوطين يعني "جزارة" مواقع البث

باتجاه تحول الصحف الورقية إلى رقمية، وتركز اهتمامها على وضع المواقع الإلكترونية تحت المهرج بموجب مرسوم تنفيذي ينظم الصحافة الإلكترونية، ويتضمن بنودا مثيرة للجدل كشف عنها وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر مؤخرا وأبرزها شروط لتوزيع الإعلانات وتوطين المواقع الإخبارية "جزارتها" وفق تعبيره.

قرار الحكومة الجزائرية تنظيم الإعلام الإلكتروني جاء بسبب القوة والشعبية اللتين تمتع بهما خلال الحراك الشعبي

ويشهد قطاع الإعلام الجزائري تطورات تنظيمية في الأونة الأخيرة، ففي حين أن غالبية الدول تعمل على دعم الصحافة المطبوعة أو مساندة لها للبقاء على قيد الحياة بالتوازي مع تطورها رقمية، أظهر بلحيمر موقفا مضادا للصحافة الورقية معلنا تشجيعه لوأدها والاستغناء عن الورق بنسخ رقمية. لكن تصريحاته المتتالية بخصوص التغييرات في القطاع تظهر أن هناك ميلا لحصر الرقابة على المواقع الإلكترونية وإخضاعها بنفس الأسلوب الذي كان

صحافيون ضحية إجراءات انتقامية بين الصين وأستراليا

وتأتي اتهامات بكين عددا إعلاني الصين عن تحقيق مرتبط بـ"الأمن القومي" يستهدف مذيعا أستراليا معروفة موقوفة في الصين منذ الشهر الماضي، ومغادرة صحافيين أستراليين ليل الاثنين الثلاثاء الصين على عجل خوفا من تعرضهما للاعتقال.

وعاد مراسل شبكة "أيه.بي.سي" التلفزيونية في بكين بيل بيرتلز ومراسل صحيفة "أستراليان فاينتنشال ريفيو" في شنغهاي مايكل سميث صباح الثلاثاء إلى سيدني، وأرغما على القبول بالخضوع لاستجواب قبل السماح لهما بمغادرة الصين.

وأضاف المتحدث أن هواتف الصحافيين المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم سؤدت، وحتى "الأجهزة الإلكترونية الخاصة باطفالهم". وكان الصحافيون الأربعة يعملون في أستراليا لصالح وسائل إعلام صينية. وقد عادوا منذ ذلك الحين إلى بلادهم.

وقال المتحدث "لم تقدم أستراليا أي تفسير منطقي عن عمليات التفتيش التي أجرتها ولم تعد الأغراض التي صادرتها"، مؤكدا أن الصحافيين الصينيين "التزموا تاما" بالقوانين الأسترالية.

ومنذ ذلك الحين، يتبادل البلدان الحملات حول مجموعة من القضايا: التجارة والأمن والإعلام. وعمليات التفتيش التي أجريت في أستراليا لمنازل أربعة صحافيين صينيين، تتعلق بقضية تعود إلى يونيو الماضي ولكن لم يتم الإعلان عنها حتى الآن.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تجاوا ليجيان للصحافيين "بناء على انتهاك محتمل للقوانين الأسترالية ضد التدخل الأجنبي، داهم (عناصر استخبارات) أربعة صحافيين واستجوبوهم".

بكين - نددت الصين الأربعاء بعمليات تفتيش لمنازل صحافيين صينيين يعملون في وسائل إعلام صينية في أستراليا، ونمت مصادر أجهزة كومبيوتر وهواتف محمولة، بعد اعتقال صحافية أسترالية ما تسبب بالنوتر بين البلدين، وإجراءات انتقامية على ما يبدو كما حدث بين واشنطن وبكين. وتراجعت بشكل حاد العلاقات الدبلوماسية بين أستراليا والصين منذ بضعة أشهر بعدما دعت كانبيرا إلى إجراء تحقيق دولي حول مصدر وباء كوفيد - 19 الذي ظهر في الصين في نهاية عام 2019.